السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص: 190- 208
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

تحليل مؤشرات التبعية الغذائية والأمن الغذائي في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2018

Analysis Of Food Dependency And Food Security Indicators In The Maghreb Countries During The 1990-2018 Period

لخضر بن فليس*، **جامعة الجزائر3**
lakhdbnfls@outlook.com
محمد التهامي طواهر، جامعة الجزائر3
medtouhamitouaher@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/02 تاريخ القبول: 2021/04/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التبعية الغذائية في بلدان المغرب العربي من خلال تحليل مؤشراتها المختلفة، حيث توجد حاجة ماسة لضمان الغذاء الكافي للمواطن المغاربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

إن التطرق لمسألة الأمن الغذائي في الدول المغاربية، بين الواقع والمأمول يكتسي أهمية كبيرة في عالمنا المعاصر بمكوناته السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث يظل الغذاء والتغذية الشغل الشاغل لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجون إليه. مع كل ما يتطلب ذلك من إمكانيات مالية وأوضاع داخلية وخارجية تؤثر وتتأثر بالمسألة الغذائية.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدول المغاربية تعاني بشكل متفاوت من التبعية الغذائية للخارج في ظل معطيات تتحدث عن نقص حقيقي في انتاج الغذاء، وتؤكد التقارير والبحوث الجادة حول هذا الموضوع على ضرورة التعامل بسرعة مع العواقب السلبية لفقدان الأمن الغذائي، مع ما يمثله استمرار ذلك من خطر على استقلال القرار الاقتصادي والسياسي لتلك الدول. لذلك

* المؤلف المراسل

تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الدول المغاربية – الأمن الغذائي – التبعية الغذائية – الاكتفاء الذاتي – الميزان التجاري الغذائي.

Abstract:

The purpose of this study is to examine the reality of food dependency in Maghreb countries through analyzing its various indicators; as there is an urgent call for providing sufficient food for Maghreb citizens, and achieve self-sufficiency and food security.

Addressing the food security issue in Maghreb countries, as viewed through the lens of reality and expectations, is crucial in this modern world with its political, economic, and security-related elements. A world where food and nutrition remain a preoccupation still for all countries and populaces, whether via local production or through importation, and with all the required financial capacities and internal circumstances that impact and are impacted by the food problem.

The results of the study discovered that Maghreb countries struggle against food dependency with various degrees with data indicating a considerable food production shortage. Reports and research confirm and emphasize the urgent necessity of dealing with the negative repercussions of food dependency and food security loss. As they represent a threat to these countries' economic and political independence. Therefore, increasing food production is one of the main components for achieving food security.

Keywords: Maghreb Countries, Food Security, Food Dependency, Self-Sufficiency, Food Trade Balance.

مقدمة:

تعتبر مسألة تحقيق الأمن الغذائي، والتخلص من حالة التبعية الغذائية الركيزة الأساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة بحيث أن مسألة الأمن الغذائي مرتبط بالأمن القومي، لذلك فهي تحظى بأهمية بالغة في ظل

التزايد المتواصل للطلب العالمي على الغذاء من اجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية.

تعددت المفاهيم المتعلقة بمسالة التبعية الغذائية وموضوع الأمن الغذائي باختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين، إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية يجب من خلالها توفير كميات كافية من الغداء، أما البعض الأخر فيعتبرها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع على الغداء الكافي لحياة صحية.

اشكالية الدراسة:

تعتبر مشكلة التبعية الغذائية من أبرز المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجه الدول المغاربية وتهدد أمنها الغذائي، على الرغم من أن هذه الدول في جملتها تحظى بمقومات الإنتاج الغذائي من ثروات طبيعية وبشرية بشكل يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، ويجعل موازينها السلعية الغذائية في حالة تعادل أو فائض مع العالم الخارجي، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتجيب على الإشكالية التالية: ما هي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن حالة العجز والتبعية الغذائية في الدول المغاربية؟

فرضيات الدراسة:

يعبر الوضع المتعلق بإنتاج واستهلاك أهم السلع الغذائية في الدول المغاربية عن وجود حالة من التبعية الغذائية في الدول المغاربية، حيث يتم استيراد كميات كبيرة من تلك السلع من الخارج.

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على واقع التبعية الغذائية في الدول المغاربية، نعتقد أن دراسة وتحليل هذا الموضوع من جوانبه المختلفة سيساعد في اتخاذ قرارات عقلانية وعاجلة على مستوى هذه البلدان؛ ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عن هذه الظاهرة.

مناهج واساليب الدراسة:

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري لمفهوم الأمن الغذائي، مفهوم التبعية الغذائية والجانب النظري لمؤشرات الدراسة معتمدين في ذلك على المراجع النظرية المتخصصة في المجال

المتمثلة في الكتب والأطروحات والمقالات العلمية، واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وعلى أسلوب المقارنة المتقدمة في تحليل أهم مؤشرات التبعية الغذائية في الدول المغاربية معتمدين على قاعدة البيانات التي تحصلنا عليها من خلال التقارير لمتخصصة التي تصدرها جهات دولية أو اقليمية عبر مواقعها على الشبكة العنكبوتية.

أولا: المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي والتبعية الغذائية

لا تعد فكرة الأمن الغذائي والمفاهيم المتعلقة به مسألة طارئة في الفكر الاقتصادي والسياسي فقد تغيرت الأفكار المتعلقة بالغذاء والتغذية بمرور الزمن لدى مختلف دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية تغيرا كبيرا ولمواكبة تطور تلك الأفكار والأدبيات وجب ابراز مفهومي الأمن الغذائي والتبعية الغذائية والمؤشرات المتعلقة بهما.

1. مفهوم الأمن الغذائي:

بحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية:" إن الأمن الغذائي في بلد معين هو مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والإنسانية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة."(العلوان، 1995، ص18)

كما قدم البنك الدولي رؤيته حول مفهوم الأمن الغذائي " وهو حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الأساسية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله." ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائية، واستمرارها وإمكانية الحصول عليها ومن ثم فإن اللا أمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء (ايليس: ترجمة الشهابي، 1997، ص434).

أما مفهوم الأمن الغذائي بحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية " هو أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، يمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها منها ميزة نسبية في إنتاجها وان توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمين للنشاط والصحة

مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود. وتحقق في نفس الوقت مخزونات كافية من الغذاء بما لا يقل عن ثلاثة أشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية." (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1996، ص24)

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الدول أو على مستوى التجمعات الإقليمية، فيمكن أن نميز بين مستويين له وهما:

أ. الأمن الغذائي المطلق: يقصد بالأمن الغذائي المطلق إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مطابق تمامًا لمفهوم الاكتفاء الذاتي ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

ب. الأمن الغذائي النسبي: هو قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليًا أو جزئيًا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام. (ولد عبد الدايم، 2004، https://bit.ly/3vK9NOQ)

مما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على ضمان وتوفير المواد الغذائية لمواطنيها بشكل منتظم، وتتضح لنا أهمية عنصري الوفرة والديمومة في تحقيق الأمن الغذائي، أي ضرورة توفير الغذاء في كافة الأوقات مع مراعاة كمية ونوعية الغذاء المطلوبين لتحقيقه، وبالتالي لتحقيق الأمن الغذائي يجب على الدولة توفير الغذاء الصحيح لمواطنيها بشكل مستمر.

2. مفهوم التبعية الغذائية:

عرف بعض الاقتصاديين العرب التبعية الغذائية بأنها "اعتماد الدول العربية اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي المتقدم للحصول على احتياجاته من السلع الغذائية وبشكل رئيسي الحبوب والقمح، مقابل تخصصه في المنتجات الزراعية وتصديرها." (حميد، 2005، ص25)

وتعرف التبعية الغذائية "بأنها حالة من العجز الغذائي، الذي لا يعوض من خلال المصادر الداخلية، مما يجعل الدول في حالة الطلب عليه من الخارج للوفاء بحاجات السكان." (الشوك، 2010، ص12)

وتعرف أيضا، بأنها عدم قدرة دولة ما على تحقيق الاكتفاء الذاتي. (Tafer & Mokdad, 2013, p66)

وتعرف التبعية الغذائية "بعدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الأساسية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير النقص في هذه المواد من خلال الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الجوع، الأمراض والمجاعة" وبالتالي يمكن وصفها بأنها: حالة من العجز الغذائي الذي لا يعوض من خلال المصادر الداخلية، مما يجعل البلدان في حالة طلب عليه من الخارج للوفاء بحاجة السكان. (غربي، 2010، ص54)

مما سبق يمكن القول إن مشكلة التبعية الغذائية تعني عدم قدرة دولة ما على توفير كلي أو جزئي للحاجيات الأساسية من الغذاء لمواطنيها من خلال ما ينتج داخل حدود تلك الدولة، لذلك تقوم تلك الدولة باللجوء إلى العالم الخارجي وبدرجة أكبر يكون التوجه إلى الدول المتقدمة باعتبار أنها المنتج والمصدر الرئيسي لتلك السلع من أجل تلبية احتياجات المواطنين من السلع الغذائية خاصة ما تعلق بالسلع الرئيسية كالقمح، السكر، والحليب وغيرها.

3. تعاريف لمؤشرات التبعية الغذائية والأمن الغذائي:

أ. نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

يعرف "الاكتفاء الذاتي بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية، في إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية محليا" (المخادمي، 2009، ص 213).

يقيس مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية لبلد ما درجة الاعتماد على الذات، وعندما تساوي أو تفوق النسبة 100٪ نقول إنه تحقق الاكتفاء الذاتي. (مبروكي، 2007، ص15).

ويحسب مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية لبلد ما من خلال نسبة الإنتاج الوطني من جميع الأغذية مقارنة بإجمالي الاستهلاك الداخلي.

مما سبق يمكن القول، إن مفهوم الاكتفاء الذاتي في الغذاء في دولة ما يعبر عن مدى مساهمة الإنتاج المحلي من الغذاء في هذه الدولة في استهلاكها منه، ويعبر أيضا عن مدى الاستغناء عن الاستيراد من الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية.

ب. مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء:

مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء هو أحد مؤشرات التبعية الغذائية المهمة. (أحمد، 2008، ص256)

يحسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

مؤشر الاعتماد على الغير = (الكمية المستوردة / الكمية المتاحة للاستهلاك) X 100

ج. مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات:

يساعد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة في دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها، بحيث كلما زادت إمكانية الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من مجموع صادراتها كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات كان موقفها أقل حرجا والعكس صحيح. (أحمد، ص258).

يتم حساب مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات من نسبة اجمالي مدفوعات الدولة لواردتها الغذائية إلى اجمالي قيمة صادرتها.

د. مؤشر الميزان التجاري الغذائي:

يعبر مؤشر الميزان الغذائي بشكل عام عن التفاضل الكائن بين الصادرات الغذائية والواردات الغذائية وهو من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يتم الاعتماد عليها في اظهار قدرة الواردات في تغطية قيمة الصادرات.

هـ. مؤشر الجوع العالمي (Global Hunger Index):

حسب موقع ويكيبيديا حول مؤشر الجوع العالمي " يعتبر مؤشر الجوع العالمي GHI أداة إحصائية متعددة الأبعاد تستخدم لوصف حالة الجوع في الدول حيث يقيس هذا المؤشر التقدم والفشل في الكفاح العالمي ضد الجوع، ويَتم تَحديثه مَرة واحدة في السَنة. تم اعتِماد هذا المُؤشر وتَطويره مِن قِبل المَعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. (https://bit.ly/2PpR6PC)

ثانيا: تحليل مؤشرات التبعية الغذائية والأمن الغذائي في الدول المغاربية

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل مؤشرات التبعية الغذائية والأمن الغذائي، استخدمنا مجموعة من المؤشرات الأساسية لرصد أوضاع الأمن

الغذائي حيث تتركز مصادر الغذاء لدى دول قليلة متقدمة في ظل تدهور الإنتاج الغذائي في الدول المغاربية، واستمرار الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير الاحتياجات الغذائية وتزايدها من عام لآخر.

1. مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

عانت الدول المغاربية من انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية في تسعينات القرن الماضي، فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب حوالي 39٪ من إجمالي الاستهلاك المغاربي، وهذا معناه أن حوالي 61٪ من حجم استهلاك الحبوب تم تدبيرها عن طريق الاستيراد من الخارج وكذلك الحال بالنسبة لمادة السكر، والزيوت النباتية ومنتجات غذائية أخرى.

وشهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تطورات متباينة خلال العقد الأول والثاني من الألفية الثانية، حيث نجد أن معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الدول المغاربية ارتفع في سنة 2011 مقارنة بسنة 2005 حيث انتقلت نسبته من 35.7٪ إلى 43.1٪، وفي سنة 2018 بلغت النسبة 31.56٪ مسجلة ارتفاعا مقبولا بعد الانخفاض الذي سجل سنة 2016 (الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1: نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب واجمالي الغذاء (٪)

الدولة	إجمالي الحبوب				إجمالي الغذاء		
	السنوات				السنوات		
	2005	2011	2016	2018	2005	2011	2016
تونس	47.82	46.79	27.1	31.9	71.78	68.49	76.71
الجزائر	29.88	31.96	18	21.2	53.48	70.04	74.03
ليبيا	10.79	7.06	10.1	7.1	44.95	43.09	39.05
المغرب	46.09	58.91	27.7	61	89.60	80.40	88.55
موريتانيا	19.17	36.04	41.0	36.6	68.49	70.03	73.04
المتوسط	35.75	43.19	23.6	31.56	66.87	71.58	70.27

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات، الأعداد 28، 32، 37، 38.

أما بالنسبة لمعدلات الاكتفاء الذاتي لمختلف المواد الغذائية لسنة 2018 فقد ازدادت معدلات الاكتفاء الذاتي في الخضر، والفواكه، والأسماك واللحوم الحمراء، واستقرت بالنسبة للزيوت النباتية وبيض المائدة، فيما تراجعت

قليلاً لباقي السلع الغذائية، ويمكن تصنيف السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي لكلٍ منها:

أ-مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: ففي سنة 2018 حققت كل من الجزائر والمغرب اكتفاءهما الذاتي التام في مادة اللحوم البيضاء وأيضا في البيض، بينما سجلت تونس ما نسبته 99.4 % من اكتفاءها الذاتي في هذه اللحوم البيضاء، أما فيما يخص اللحوم الحمراء فقد زادت معدلات الاكتفاء الذاتي فيها عن 90% في كل من الجزائر، تونس المغرب وموريتانيا، كما سجلت معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة في كل من البطاطس، الخضر والفاكهة، حيث تزيد معدلات الاكتفاء الذاتي فيها عن 85%.

ب- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة :وتتمثل في الألبان ومنتجاتها والبقوليات حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي لها بين 54.26% و81.09% .

ج- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: تشمل الحبوب والزيوت النباتية والسكر، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي للحبوب لسنة 2018 في كل من موريتانيا، تونس، الجزائر والمغرب ما بين 22.1% و57.9%. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، ص 34)

ويمكن إرجاع عجز الدول المغاربية في تحقيق الاكتفاء الذاتي سواء في الحبوب أو في إجمالي الغذاء إلى مجموعة من العناصر:

- الاعتماد الأكبر على مياه الأمطار بالنسبة لإنتاج الحبوب، مما يعرض المحاصيل من الحبوب إلى التقلبات الجوية كالجفاف؛
- النمو السكاني المرتفع، وهو ما جعل الطلب يتزايد بدرجة أكبر من ارتفاع مستوى الإنتاج؛
- ضعف المساحات المروية المخصصة لإنتاج للحبوب؛
- ضعف استخدام المكننة والتكنولوجية الحديثة في عمليات الإنتاج والتخزين؛
- نوعية البذور المستعملة، ونقص البحث العلمي في مجال تطوير البذور؛
- عدم كفاية المساحات المخصصة لإنتاج الحبوب لتحقيق معدلات اكتفاء عالية تتناسب وحجم الاستهلاك المحلي في الدول المغاربية.

إن القطاع الزراعي في الدول المغاربية يعيش جملة من المشاكل منها الطبيعية، والبنائية، أو تنظيمية أو تسييريه والتي نذكر منها:

- تعتبر تغيرات المناخ، الجفاف، ضعف التساقط وتفاوت مقاديره من سنة لأخرى من أهم المشاكل الطبيعية التي تواجه القطاع الزراعي؛

- من المشاكل البنائية نجد عدم جاهزية العنصر البشري للعب دور مهم في تطوير الفلاحة لسبب ارتفاع متوسط عمر الفلاحين، وتفشي الأمية التقنية في هذا الوسط؛

- من المشاكل التنظيمية نجد ان نوع الملكيات العقارية للأراضي الفلاحية يؤثر على النشاط الفلاحي بدرجة كبيرة؛

- مشكلة التسويق هي مشكلة تسييريه، وهي احدى المشاكل التي تسببت في تخلي العديد من المنتجين عن نشاطهم بسبب الخسائر الكبيرة.

إن كل تلك المشاكل وغيرها تؤدي لتدني مستوى الإنتاجية كما ونوعا مما يترك أثره السلبي المباشر على الأمن الغذائي، بحيث تحتاج الدولة لتأمين غذاء مواطنيها إلى اللجوء للاستيراد وهذا على حساب الميزانية، والتي كان من المفترض أن توجه لاستثمارات أخرى تعود بالنفع على الانتاج.

2. مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء:

تعتبر الدولة في منطقة التبعية الغذائية غير المرغوبة إذا زادت قيمة هذا المؤشر عن 30٪ نظرا لما لها من مخاطر في اعتماد الدولة على الخارج في الحصول على الغذاء، في حين تعتبر الدولة في مرحلة التبعية الغذائية غير الخطيرة إذا تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 15٪ و30٪، وتدخل الدولة في منطقة الاستقلال الغذائي إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 15%.

ويتضح من (الجدول رقم 2) والذي أمكن من خلاله تقدير نسبة هذا المؤشر لدى الدول المغاربية خلال متوسط الفترة (2005 -2018) أن متوسط نسبته على مستوى الدول المغاربية بلغت نحو 45.46٪ وهو ما يشير إلى أن الدول المغاربية تقع في منطقة التبعية الغذائية ذات المخاطر، وقد كانت اكبر الدول من حيث درجة التبعية في تلك المجموعة هي موريتانيا بنسبة قدرت بنحو 78.44٪، أما في كل من الجزائر وتونس فقد بلغت نسبة هذا المؤشر في كل

منها نحو 41.87٪، 30.91٪ على التوالي، في حين كان اقلها داخل تلك المجموعة من الدول في المغرب حيث بلغت النسبة فيها نحو 21.24٪.

3. مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات:

يساعد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة في دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها. (شيخاوي ولعجال، 2018، ص84)

بحيث كلما زادت إمكانية الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من مجموع صادراتها كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات كان موقفها أقل حرجا والعكس صحيح.

إذا يزداد مستوى الأمن الغذائي كلما قلت نسبة هذا المؤشر، وقد أوضح الخبراء الاقتصاديون إلى ان الدولة تعتبر في منطقة الاستقلال الغذائي إذا بلغت نسبة الواردات الغذائية فيها اقل من 10٪ من حصيلة صادراتها، في حين تعتبر الدولة في منطقة التبعية الغذائية العادية إذا تراوحت نسبة هذا المؤشر بين 10٪ و30٪، وتعتبر الدولة في منطقة التبعية الغذائية ذات المخاطر إذا زادت نسبة هذا المؤشر عن 30٪.

ويتضح من (الجدول رقم 2) ان نسبة هذا المؤشر على مستوى مجموعة الدول المغاربية كانت متباينة، حيث تقع كل من ليبيا، الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر في منطقة الاستقلال الغذائي لانخفاض نسبة قيمة وارداتها الغذائية إلى اجمالي قيمة صادراتها بالنسبة لمتوسط الفترة (2005 -2018) حيث بلغت في كل منها نحو 3.51٪، 7.22٪ على التوالي ويعود ذلك أساسا لكون ارتفاع مداخيل الدولتين في صادراتهما من النفط، نظرا لارتفاع أسعاره على المستوى الدولي حيث تعدى سعر برميل النفط في أواخر سنة 2005 حاجز 70 دولار للبرميل، واستمر ارتفاع سعر برميل النفط إلى غاية سنة 2014، ثم شهدت الأسعار بداية من منتصف سنة 2014 وإلى غاية 2018 هبوط تدريجي في أسعار النفط مع ظهور زيادة في معروض الخام، وبفعل زيادة الإنتاج من جهة وظهور بوادر تباطؤ اقتصادي. ان مداخيل النفط المعتبرة هي ما يفسر القدرة الكبيرة للدولتين (ليبيا والجزائر) المصدرتين لهذه المادة على تغطية وارداتها الغذائية في الفترة الممتدة بين 2005 و2018.

أما المغرب وموريتانيا يعتبران في منطقة التبعية العادية بنسبة 16.41٪ و29.03٪ على التوالي، وتعود قدرة المغرب على دفع ثمن وارداته الغذائية من مجموع صادراته بفضل صادراته خاصة من الفوسفاط التي تمثل أكبر مصادر دخل المغرب فهو ثالث منتج في العالم وأول مصدر له بحوالي 20 مليون طن.

الجدول رقم 2: متوسط بعض مؤشرات التبعية الغذائية في الدول المغاربية خلال الفترة (2005 -2018)

الدولة	نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء %	نسبة قيمة واردات الغذاء من اجمالي قيمة الصادرات الكلية %
تونس	30.93	8.43
الجزائر	41.87	7.22
ليبيا	54.82	3.51
المغرب	21.24	16.41
موريتانيا	78.44	29.03
المتوسط	45.46	12.92

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات، الأعداد 28، 32، 37، 38.

مؤشر الميزان التجاري الغذائي:

إن السعي لإصلاح واقع الميزان الغذائي المستقبلي للدول المغاربية يفرض عليها أن تبدأ بدراسة نقاط الضعف والقوة في الميزان الغذائي للدول المغاربية فنحدد نقاط الضعف ونحاول علاجها ونحدد نقاط القوة فنفعلها، وهو أحد أشكال الاقتصاد المقاوم للهيمنة الخارجية على الحاجيات الغذائية للشعوب.

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أصبح أعلى وأكثر تنوعا في السنوات الأخيرة، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يطوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا. (Buzan & Hansen, 2009, P 145)

تعطي البيانات الواردة في (الجدول رقم 3) صورة بالغة الدلالة على مدى اعتماد الدول المغاربية الكبير على الاستيراد من الخارج في توفير المواد الغذائية، الأمر الذي أسفر عنه عجز كبير في الميزان الغذائي المغاربي، تعدى 3.5 مليار دولار عام 1990 و10.1 مليار دولار عام 2018، إلا أن هذه الصورة الجماعية للدول المغاربية تخفي فروقاً فيما بينها، إذ أن العجز يكون حاداً في

معظمها في حين تخف حدته في عدد محدود منها، ولذلك فإن التصور الصحيح لمشكلة هذا العجز يتطلب تقسيم الدول المغاربية إلى مجموعتين :

أ- المجموعة الأولى: وتشمل الدول التي لم تغط صادراتها الغذائية على الأكثر 35٪ من قيمة وارداتها الغذائية، وتزيد فجوتها الغذائية عن 65٪ وتشمل كل من ليبيا والجزائر، وتتميز هذه الدول بارتفاع درجة اعتمادها على السوق الخارجي .

ب- المجموعة الثانية: وتشمل الدول التي غطت صادراتها الغذائية أكثر من 85٪ من وارداتها الغذائية، وتشمل كل من المغرب، تونس وموريتانيا، هذه الدول رغم اعتمادها على السوق الخارجي في تلبية حاجياتها من بعض السلع الغذائية إلا أنها تتميز بأن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية كانت عالية.

الجدول رقم 3: الميزان التجاري الغذائي للدول المغاربية (مليون دولار)

الدولة	الميزان التجاري الغذائي لعام 1990			الميزان التجاري الغذائي لعام 2018		
	الصادرات 1990	الواردات 1990	الميزان التجاري الغذائي	الصادرات 2018	الواردات 2018	الميزان التجاري الغذائي
تونس	328	533	-205	1211	1379	-168
الجزائر	49	2497	-2448	209	8573	-8364
ليبيا	0.4	1198	-1197.6	44.90	2911	-2866
المغرب	995	630	365	6105	4843	1262
موريتانيا	210	106	104	582.1	571	11.9
الدول المغاربية	1582.4	4964	-3581.6	8152.1	18277	-10125.9

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات، الأعداد 11، 38.

بالنظر إلى حالة تونس نلاحظ أن نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائية بلغت حوالي 91.1٪ في سنة 2018 مقارنة 62.5٪ في سنة 1990 ويرجع ارتفاع نسبة التغطية في تونس إلى ارتفاع صادرات تونس من زيت الزيتون

سواء من حيث الحجم أو من حيث القيمة، حيث تمثل صادرات زيت الزيتون في تونس حوالي 49٪ من اجمالي الصادرات الغذائية التونسية، كذلك ارتفعت الصادرات التونسية من التمور والحوامض والخضر الطازجة، في المقابل تعثرت تونس في كبح فاتورة واردات الغذاء خاصة من الحبوب رغم تحقيقها زيادة في انتاج محاصيل الحبوب محليا، وتمثل الحبوب أكثر من 40٪ من واردات تونس من المواد الغذائية، تليها الزيوت النباتية بنسبة تقدر بحوالي 9.4٪ ثم السكر بحوالي 8.4٪ .

إن التفاوت بين قيمتي الصادرات والواردات الغذائية المغاربية خير دليل على أن تلك الدول لم تتحكم بعد بالعوامل المحددة لتجارتها الخارجية في مجال الغذاء، وما يزيد من عدم تكافؤ التبادل التجاري المغاربي مع العالم الخارجي وعجز الدول المغاربية عن كسب الرهان المتعلق به تعرض صادرات الدول المغاربية من المواد الغذائية للكثير من القيود والإجراءات التي تمنعها من اختراق السوق الخارجي، إن تطوير التبادل التجاري وتعميقه مع العالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يقتضي إحداث تغيير كبير في جميع الجوانب، خاصة وأن تنشيط هذه التجارة يعد أهم الروافد الأساسية للنشاط التنموي سواء على صعيد تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة أو إعادة تخصيص ما هو مشتغل منها وتوجيهه من الاستخدام الإنتاجي الأقل كفاءة إلى الاستخدام الإنتاجي الأكثر كفاءة، فتتحقق بذلك التجارة الخارجية للأنشطة التي تتطلب التنمية كالزراعة لتوفر بعض الموارد الأساسية كالموارد النقدية باعتبارها مصادر تمويل الزراعة وتحديثها.

4. مؤشر الجوع في العالمي الدول المغاربية:

في عام 1990م سجلت فيه مؤشر الجوع العالمي قيما متباينة في الدول العربية، فقد سجل المؤشر وفقاً لبيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية الوضع المقلق للغاية في السودان بـ 31.1 نقطة، وفي مصر سجل المؤشر المستوى المتوسط بـ 7 نقطة، أما على المستوى المغاربي فقد سجل المؤشر المستوى المقلق في موريتانيا بـ 22.7 نقطة، والمستوى المتوسط في كل من

المغرب والجزائر بـ 7 نقطة، أما ليبيا وتونس فقد سجلتا مستويات أقل من 5 في مؤشر الجوع العالمي مما يعني أنها سجلت مستوى منخفض.

أما في عام 2013م فقد سجل مؤشر الجوع العالمي على صعيد الوطن العربي المستوى المقلق في السودان 27.0 نقطة، أما على المستوى المغاربي أما بقية الدول المغاربية فقد سجلت مستويات أقل من 5 نقطة في مؤشر الجوع العالمي مما يعني أنها سجلت مستوى منخفض، وأن كل من المغرب والجزائر سجلا تحسنا في هذا المؤشر بالمقارنة بقيمته في عام 1990م.

الجدول رقم 4: مؤشر الجوع العالمي في بعض الدول العربية

الدولة	1990	2013	2018
السودان	31.1	27	34.8
موريتانيا	22.7	13.2	27.3
المغرب	7.8	‹5	10.4
الجزائر	7	‹5	9.4
مصر	7	‹5	14.8
تونس	‹5	‹5	7.9
ليبيا	‹5	‹5	/

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

أما في عام 2018م فقد احتلت الدول المغاربية مراتب متباينة وفقا لمؤشر الجوع العالمي، وجاءت تونس في المرتبة الثامنة والعشرون عالميا من حيث قدرتها على محاربة الجوع والأولى على المستوى المغاربي بـ 7.9 نقطة، أما الجزائر فقد جاءت في المركز 39 عالميا بـ 9.4 نقطة، ويدل احتلال تونس والجزائر مراتب متقدمة عربيا وعلى المستوى المغاربي بفضل تمكنهما من توفير الغذاء بشكل كاف لأكبر نسبة من السكان وبالتالي انخفاض النسبة المئوية للسكان الذين يُعانون من نقص التغذية وأيضا تمكنهما من تخفيض معدل الوفيات لدى الأطفال الأقل من خمس سنوات بفضل الرعاية الصحية الجيدة المخصصة للأطفال.

هذا وقد سجل المستوى المقلق في موريتانيا بـ 27.3 نقطة حيث احتلت بذلك المركز الحادية عشر عربيا والمرتبة الثامنة والثمانون عالميا وبذلك تكون موريتانيا مصنفة كأكثر دولة مغاربية تعاني من مشكلة الجوع، ويرجع سبب ارتفاع مؤشر الجوع في موريتانيا إلى مجموعة من الأسباب منها نقص المياه

بسبب أزمة الجفاف التي مرت بها موريتانيا حيث يعتمد الموريتانيون في الزراعة وفي تربية الحيوانات على مياه الأمطار.

خاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن فقدان الأمن الغذائي ووقوع الدول المغاربية في التبعية الغذائية واضحة المعالم بارزة الأركان لا يستطيع أحد إغفالها ولا يمكن بأي حال من الأحوال القول إن الدول المغاربية استطاعت أن تشبع أفواه أبنائها من لقمة العيش وأن تسد الطلب المتزايد على الغذاء من خلال الإنتاج المحلي.

وأهم النتائج التي تم استخلاصها كما يلي:

- ✓ تعاني كل الدول المغاربية وبشكل متفاوت من فقدان الأمن الغذائي بسبب عدم تحقيقها نسبا مقبولة من الاكتفاء الذاتي من إنتاج السلع الغذائية. فهي تعيش حالة من العجز الغذائي.
- ✓ لا ريب أن الإنتاج المنخفض من السلع الغذائية في الدول المغاربية ترتب عليه اعتماد كبير من تلك الدول على الاستيراد من الخارج وهو ما يدل على أنها تعاني من تبعية غذائية امتدت لفترة طويلة ويدل ذلك على عجز السياسات الزراعية المسطرة في تحقيق أهدافها.
- ✓ إن الإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من استهلاك مما يؤدي بهذه الدول إلى التوجه نحو الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات هذا الأمر يضعف رصيد الدول المغاربية من العملات الأجنبية وقد يزيد من مديونيتها " التبعية المالية" ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية أحيانا.
- ✓ إن مليارات الدولارات الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز بين ما ينتج وما يستهلك من غذاء تكون على حساب الدفع بعجلة التنمية واقتناء التكنولوجيا في قطاع الانتاج الزراعي والقطاعات الأخرى على حد السواء.

- ✓ لا تقوم الدول المغاربية بالاستغلال الكامل لما هو متوافر لديها من موارد بشرية، مالية وطبيعية مما يؤدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وازدياد الفجوة الغذائية في معظم تلك الدول.
- ✓ إن غذاء المواطن في الدول المغاربية ما زال في أيد أجنبية يمكنها أن تمنحه أو تمنعه متى شاءت وفق مصالحها وظروفها، الوضع الذي يجعل الدول المغاربية قد ترضخ للضغوط الاقتصادية والسياسية، وهو أيضا ما يمكن الدول المصدرة من فرض شروط احتكارية وفق ما تفرضه مصالحها، ويجعل الدول المغاربية المستوردة تحت رحمتها.

بناء على ما سبق من التحليل والتوضيح تم طرح جملة من المقترحات والتوصيات نذكر منها:

- ❖ يجب على الدول المغاربية وضع القطاع الزراعي ضمن أولويات التنمية، وتدعيمه بكل الوسائل المادية، والبشرية، والمحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة وادخال عنصري الدراسة والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة؛
- ❖ يجب على الدول المغاربية اتباع سياسات زراعية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها بعد استراتيجي، وإطلاق المزيد من برامج التطوير الزراعي والتنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية والحث على امتهان زراعة الأرض من جديد، وهوا ما سيؤدي إلى تحقيق أمنها الغذائي والقضاء على التبعية الغذائية والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات الزراعية؛
- ❖ تفرض الضرورة على الدول المغاربية وضع استراتيجية تحقق من خلالها الأمن الغذائي من خلال تفعيل آليات الاتحاد، والسعي إلى بلوغ درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، ويتطلب ذلك تعميق التعاون المغاربي المشترك في مجال الزراعة، وتنسيق خطط التنمية الزراعية، بحيث تأخذ في الاعتبار الموارد الزراعية المتشابهة وإمكانات

زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية، وتيسير عملية انتقال هذه المنتجات بين الدول المغاربية واعتماد سوق مغاربي لهذه المنتجات بعيدا عن تقلبات السوق الدولية، من خلال تطبيق سياسات مشتركة للحماية الجمركية والإعانات والأسعار، كذلك الاستفادة من الموارد المغاربية المالية في التنمية الزراعية في إنتاج المواد الغذائية والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعمل في الزراعة؛

❖ على الدول المغاربية بما أنها ترغب في تطوير قطاعها الزراعي ورفع كفاءته، الالتزام بتنفيذ بنود مبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمتعلقة أساسا بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي بالإضافة إلى دعم المنظمة لتحقيق تنمية زراعية مستديمة، فضلا عن الالتزام بتنفيذ جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية، والذي أطلقه البنك الدولي سنة 2008؛

❖ وجب على الدول المغاربية التي تعتمد أساسا على صادراتها من النفط والمواد الأولية إيجاد مداخيل بديلة من خلال إيلاء الاهتمام اللازم للقطاع الزراعي بهدف تحقيق اكتفائها الذاتي أولا وتنويع مداخيلها خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار العالمية للنفط والمواد الأولية.

❖ يجب على الدول المغاربية أن توازن بين السياسات الزراعية المحلية والإقليمية، مع بذل مجهودات أكثر في سبيل تحقيق انسياب آمن وسلس لعناصر الإنتاج والمنتجات الزراعية فيما بينها.

قائمة المراجع:

- أحمد، عبد الغفور إبراهيم. (2008). نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- إيليس، فرانك. (1997) السياسات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة: ابراهيم يحيى الشهابي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة سورية.
- رشيد، عبد الوهاب حميد. (2005). التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، بيروت: معهد الانماء العربي.
- شيخاوي، سهيلة، وعدالة، العجال. (2018). نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية...آفاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، 6 (2)، ص78-102.
- الشوك، رباب علي جميل. (2010). التبعية الغذائية العربية والامن القومي العربي الأسباب والآثار، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- العلوان، عبد الصاحب. (1995). قضايا البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي، القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- مبروكي، الطاهر. (2007). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، 5(5)، ص15-25.
- المخادمي، عبد القادر رزيق. (2009). الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية التكامل الدولي، القاهرة: دار الفجر.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2018، الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1996). حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، الخرطوم، السودان.
- غربي، فوزية. (2010). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ولد عبد الدايم، محمد. (2004). مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي https://bit.ly/3vK9NOQ، تاريخ التصفح: 2019/12/20.
- buzan, barry. & hansen, lene. (2009). the evolutional of international security studies, london : cambridge university press.
- tafer, zoheir. & mokdad, soraya. (2013). evaluation de la faille alimentaire en algerie par un modele economico demographiques, les cahiers du cread, 29(106), p63-88.